الباب السابع
المواجهة

obeikandl.com

obeikandl.com

أصبحت مشكلة هجرة العقول العربية ظاهرة عامه على مستوى الوطن العربي ومعالجتها تحتاج إلى وقفه جادة ، موضوعية وأفق شمولي يتلمس تعقيدات الواقع العربي ويستهدف الإحاطة بكل تناقضاتها ومن ثم وضع حلول ناجحة متعلقة بهذه الظاهرة لكونها تعكس خطراً متواصل التأثير ومرشح في ظل تأثيرات العولمة نحو التزايد وعلى أهمية تحديد الدوافع المختلفة لهذه الظاهرة ، سواء أكانت السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الفكرية وغيرها إلا أن العوامل الاقتصادية كانت ولا تزال، تحتل الأولوية في التأثير المباشر على العقول والكفاءات العربية لاسيما والأشخاص الأكثر تأثراً بهذا العامل هم الأشخاص الأفضل إعداداً والأكثر كفاءةً لتسيير أجهزة الإنتاج والتعليم والتدريس في الوطن العربي مما يتطلب إيجاد سبل علمية لصيغ التعامل الإنساني والحضاري مع الكفاءات العلمية وبحرص وطني فضلاً عن محاولة وضع ستراتيجية عمل عربية تشارك فيها الحكومات العربية كافة ومؤسسات العمل العربي المشترك وتستهدف على أقل تقدير تقليل هجرة العقول العربية وإزالة قسماً من العقبات التي تواجهها ، ومن ثم معالجة المشاكل التي تعترض مسيرتها العلمية ، عبر إجراءات عملية عديدة في مقدمتها :

1- إجراء مسح شامل لإعداد الكفاءات العربية المهاجرة بهدف التعرف على حجمها ومواقعها وميادين اختصاصاتها وارتباطاتها وظروف عملها .

2- صياغة سياسية عربية مركزية للقوى العاملة على أساس تكامل القوى العاملة العربية بحيث تمكن الدول العربية التي تواجه اختناقات في مجال القوى العاملة من التخلص من مواقعها وتتيح للبلدان العربية الأخرى التي تواجه عجزاً في هذا الميدان من سد العجز لديها0

3- وضع برامج وطنية لمواجهه هجرة العقول وإنشاء مراكز لبحوث التنمية والتعاون مع الهيئات الدولية والإقليمية المعنية لإصدار الوثائق والأنظمة التي تنظم أوضاع المهاجرين من العلماء أصحاب الكفاءات.

4- حث الحكومات العربية على تكوين جمعيات وروابط لاستيعاب أصحاب الكفاءات المهاجرة من بلدانهم وإزالة جميع العوائق التي تعيق ربطهم بأوطانهم ، ومنحهم حوافز مادية وتسهيل إجراءات عودتهم إلى أوطانهم للمشاركة في عملية التنمية والتحديث.

5- الاستمرار فى تنظيم مؤتمرات للمغتربين العرب ، وطلب مساعداتهم والاستفادة من خبراتهم سواء في ميادين نقل التكنولوجيا أو المشاركة في تنفيذ المشروعات .

6- التعاون مع منظمة اليونسكو لإقامة مشروعات ومراكز علمية في البلدان العربية لجذب العقول العربية المهاجرة للإشراف على هذه المراكز والإسهام المباشر في أعمالها وأنشطتها .

7- احترام الحريات الأكاديمية وصيانتها وعدم تسييس التعليم أو عسكرته وهذا الموضوع له صله وطيدة باحترام حقوق الإنسان

وخضوع الدولة والأفراد للقانون،وذلك بإعطاء أعضاء الهيئات الأكاديمية والعلمية حرية الوصول إلى مختلف العلوم والتطورات العلمية وتبادل المعلومات والأفكار والدراسات والبحوث والنتاج والتأليف والمحاضرات وفي استعمال مختلف وسائل التطوير الحديثة ودون تعقيد أو حواجز وصولاً لخير المجتمع الإنساني 0

8- إعادة النظر جذرياً في الأجور والرواتب التي تمنح للكفاءات العلمية العربية وتقديم حوافز مادية ترتبط بالبحث ورفع الحدود العليا للأجور لمكافأة البارزين من ذوي الكفاءات وتقديم حوافز تشجيعية وتسهيلات ضريبية وجمركية للوفاء بالاحتياجات الأساسية اللازمة لقيامهم بأعمالهم بصورة مرضية.

مواجهة هجرة الكفاءات

يمكن تصنيف السياسيات المقترحة لمواجهة هجرة الكفاءات حسب معيارين أساسيين:الأول، هو مدى الالتزام المطلوب من كل من بلدان الأصل والمهجر، والثانى هو هدف السياسة.

فمن حيث الالتزام المطلوب من طرفى المشكلة،هناك سياسات تقتضى موقفاً منفرداً، إما من بلدان الأصل أو من بلدان المهجر، كما أن هناك سياسات تقتضى التزاماً وتعاوناً من كليهما وعن السياسات التى يمكن

تنفيذها من جانب بلدان الأصل فنعنى الوطن العربى، وبالتالى يكون منطقياً التركيز على منظور بلدان المنشأ ولا نعلق آمالاً كبيرة على تخلى بلدان الغرب طواعية عن ميزة كبرى لها فى نظام الاقتصاد العالمى تمكنها من جذب جانب من خيرة الكفاءات التى تعد على حساب الفقراء فى بلدان العالم الثالث، طبقاً للمواصفات المطلوبة فى مركز النظام الرأسمالى لذا، فإن الحلول الناجعة لهجرة الكفاءات العربية لن تأتى إلا من موقف حاسم من بلدان الوطن العربى، كما سنعرض بعد قليل.

أما من حيث هدف السياسة فقد يكون مثالياً، القضاء على هجرة الكفاءات، وقد يتواضع إلى العمل على الحد منها،وهناك بالطبع مجال لأضعف الإيمان فى هذا الميدان، أى التسليم بهجرة الكفاءات مع السعى للحصول على بعض المكاسب، أو بعبارة أدق لتقليل الخسائر الناجمة عنها لبلدان الأصل.

وعن تقليل الخسائر فالساحة الدولية قد انشغلت، أكاديمياً ومؤسسياً، باقتراحات فرض ضرائب على الكفاءات المهاجرة، فى بلدان المهجر، تخصص حصيلتها لدعم بلدان الأصل أو بتعويضات تقدمها بلدان الغرب المصنعة،مالاً أو خبرة بشرية، للبلدان التى تستنزف كفاءاتها عوضاً عن ثروتها البشرية السليبة ولكن تمخض الجدل الأكاديمى، والقرارات والتوصيات فى المحافل الدولية فى هذا المجال عن لا شىء تقريباً،

تعبيراً عن هيكل القوة العالمى الذى تهيمن عليه البلدان الغربية المصنعة وهى المستفيد الأول من هجرة الكفاءات لذا لن ننشغل بهذه الأمور هنا.

غير أن الهزيمة السابقة فى هذه المعركة لا يجب أن تقعد البلدان المتخلفة عن متابعة المطالبة بحقوقها الثابتة فى هذا الميدان، ومواصلة النضال من أجل نظام عالمى أكثر عدلاً فيما يتصل بهجرة الكفاءات وبباقى مجالات التبادل الدولى بوجه عام ويبقى لنا بعض الأمور التى تقع فى نطاق محاولة بلدان الأصل تحقيق أكبر استفادة ممكنة من كفاءاتها المقيمة بالخارج تعويضاً، ولو بسيطاً، عن الخسارة الأساسية لفقدهم. ويقترح فى ذلك تقوية الأواصر بين الكفاءات المهاجرة وأوطانها بأشكال مختلفة (نشرات دورية، تسهيلات للزيارة والإقامة، دعم ثقافة بلدان الأصل فى المهجر ... الخ) ويمكن، إضافة إلى ذلك، إنشاء برامج تحقق الاستفادة من خبرة هذه الكفاءات وتتيح التقنيات الحديثة فى المعلومات والاتصال أشكالاً مبتكرة لنقل خبرة الكفاءات العربية المهاجرة فى خدمة جهود التنمية فى البلدان العربية عن طريق مواقع على شبكة الإنترنت مثلاً هناك تجربة فلسطينية رائدة فى هذا المجال هى شبكة (PALESTA.

طرق الحد من ظاهرة هجرة المعرفة

لقد أصبح من الثوابت التي لاتحتاج إلى برهان إضافي أن هجرة الكفاءات العالية تشكل خسارة بالغة لاقتصاديات البلدان المصدرة لتلك الكفاءات ولكي نحاول أن نقلل من حجم الخسائر الاقتصادية الناجمة عن تلك الهجرة أو القرصنة المنظمة علينا أن نضع تصوراً أولياً لأفضل الطرق للحد من تلك الخسائر المترتبة عليها ومن هذه الطرق والآليات ما يلي:

أولاً - إنشاء قاعدة بيانات محاسبية دقيقة:

فليس من العدل ولا الوطنية أن تغفل الأمة تقدير خسائرها التي تنجم عن استنزاف مواردها البشرية من خلال قنوات الهجرة وتفعيل آليات الطرد التي لايكاد ينجو منها أي بلد من بلاد العالم النامي عموما والعربي خصوصاً وليس من الانصاف أن نقف مكتوفي الأيدي أمام ظاهرة الاستنزاف دون أن نبدي الكثير من المقاومة والصلابة أمام آليات الاستقطاب الغربية التي تتعاظم يومياً بحكم التطور التكنولوجي المتسارع وتوفير وسائل الاتصال السريعة المرئية منها والمسموعة ولكي نساهم في ردع آليات الاستقطاب وتعطيلها علينا أولا البدء وعلى الفور فى إزالة آثار العوامل الطاردة التي تشكل الحاضن الاجتماعي الأمثل والبيئة المناسبة لزيادة تفاعل عوامل الاستقطاب داخل مجتمعاتنا ولكي نستعد

لمثل تلك المواجهة علينا أولاً تسليح أنفسنا بالأدلة والبراهين الرقمية التي نعتمد عليها في إثبات حجم خسائرنا الكبيرة ومطالبة الدول المستقطبة بالإيفاء بها ولو تطلب الأمر القيام بدعاوي قضائية ضد دول الاستقطاب ولكي نتمكن من ذلك سيتطلب منا التالي:

أ. تهيئة واعداد نظام محاسبي دقيق يعني بشؤون حساب الموارد البشرية حيث يمكن لهذا النظام ان يزود الجهات المختصة في مواصلة جهودها الدولية في مقاضاة دول الاستقطاب ومطالبتها بالتعويضات اللازمة لتلك الخسائر التي تحدثها قوانين الهجرة لديهم والتي عدلت لاكثر من مرة لكي تتمكن من زيادة فعالية الاستقطاب.

ب. انشاء أو تطوير نظام محاسبة الموارد البشرية داخل أنظمتنا الاقتصادية.

ت. اعادة تقييم العوامل الطاردة للكفاءات ومحاولة الحد منها حيث تلعب عوامل الطرد دور كبير في تحفيز الكفاءات العربية لمغادرة مواطنها الأصلية إلى الدول التي تنتفي فيها تلك العوامل بل وتزيد من عوامل الثبات والاستقرار بالوسائل والطرق المختلفة خصوصاً تلك المتعلقة بالجوانب الإنسانية وأمور الحياة التي تتعلق بالأمن والحرية مع الأخذ فى الاعتبار جملة من العوامل الإضافية الأخرى التي تساعد في

التقليل من حجم الخسائر المترتبة على الهجرات السابقة للكفاءات ونورد منها:

1. تقوية الأواصر بين الكفاءات المهاجرة وأوطانها بأشكال مختلفة من خلال اعداد نشرات دورية متنوعة والقيام بالتسهيلات اللازمة لزيارة بلد المنشأ والاقامة فيه وتقديم الدعم لثقافات بلد المنشأ في مواطن المهجر.

2. انشاء برامج للاستفادة من خبرات الكفاءة المهاجرة عن طريق الاستشارات التي يمكن أن يقدمها هؤلاء في ظل الحلول المقترحة لمشاكل التنمية التى يعاني منها بلد المنشأ أو عن طريق اعتماد برنامج الأستاذ الزائر في الجامعات ومراكز البحوث لدول المنشأ ، او من خلال دعم التنظيمات التي تشكلها الكفاءات في بلاد المهجر لتكوين قاعدة أساسية لعلاقات ذات اتجاهين تقوم بين المهاجرين وأطانهم الأصلية

3. اعادة النظر في جملة قوانين الهجرة وجعلها تتناغم وعوامل الاستقطاب لجهة دول المنشأ.

4. تبني سياسات تكاملية بين الدول العربية تهدف إلى تبادل المعرفة وسد النقص عن طريق إعادة توزيع القوى العاملة فيما بينها.

5. تعاون المنظمات الدولية والاقليمية مثل منظمة اليونسكو في إقامة مشاريع ومراكز اكاديمية وبحثية تسند إداراتها إلى الكفاءات المهاجرة وقيامها بالاشراف على مشاريع الدراسات العليا بشكل مباشر أو من خلال مشاركتها في لجان التحكيم والمناقشة.

محاولات عربية فى مجال الحد من آثار الهجرة

1- صندوق عربي لدعم الابتكار

طالب بعض حكماء الأمة الحكومات العربية والقطاع الخاص العربي بتأسيس صندوق عربي لدعم المشاريع العلمية الابتكارية التي ترتبط باحتياجات المجتمع والاقتصاد العربي، مع الاستفادة من نماذج وطنية مثل صندوق خليفة لدعم المشاريع الصغيرة بالإمارات مثلاً ليتم تأسيس صندوق مخصص لدعم الأعمال الاستثمارية التكنولوجية من إبتكارات أبناء المنطقة مع التأكيد على أهمية إطلاق مشروع عربي ضخم يجمع أطراف القدرات في المنطقة، له أولويات ممثلة في مجالات الطاقة الشمسية والمياه، خلال العشر سنوات القادمة، مثلما اقترح الدكتور الباز مع الاستفادة من خبرات دول مثل الصين، والتي تبلغ معدلات النمو فيها أكثر من 9.4% سنوياً، والنمو الصناعي أكثر من 13% لأنها تعتمد على البحث والتطوير المرحلي، لأن صانع القرار هناك يدرك جيداً أهمية

البحث العلمي، ويكفي أن نعرف أن 90% من نواب البرلمان الصيني مهندسين، وأن رئيس الجمهورية، بيولوجي .

والمحزن أن الدول العربية توجد لديها مؤسسات ناجحة ومتوفقة، في مصر، المغرب، السعودية، الإمارات، الكويت، سورية، الأردن، وغيرها ولكنها تعمل بصورة منفردة وهناك نماذج ناجحة للقطاع الخاص مثل منحة شركة عبد اللطيف جميل وقيمتها مليون دولار سنوياً، مولت حتى الآن 69 بحثاً، وأسست 4 شركات، وأنتجت 20 براءة اختراع، فضلاً عن مسابقات استخراج الابتكار، متلقى الاستثمار في التكنولوجيا الذي دعم 90 شركة ناشئة عربية تم تمويل 22 شركة من بينها، بالإضافة إلى دعم المرأة العربية في العلوم والتكنولوجيا، ممثلة في منحة لوريال واليونيسكو التي تديرها المؤسسة.

<u>جامعة الدول العربية</u>

قامت بمد جسر الاتصال مع المغتربين العرب واستضافتهم فى مؤتمر موسع فى الثامن عشر من شهر فبراير عام 2008، أوصى وزراء الدول العربية المعنيون بشؤون الهجرة والعمل فى اجتماعهم الأول الذى قد عُقد بمقر الأمانة العامة للجامعة، بتنظيم مؤتمر دورى للمغتربين العرب للتعرف على قضاياهم ومشاكلهم وأسلوب الاستفادة منهم فى بلدانهم

ولأن القرارات ليست بالأمر السهل فى عالمنا العربي، فقد تقرر عقد المؤتمر 2010 أى بعد نحو عامين من التوصية.

وتحت عنوان جسر التواصل افتتح الأمين العام لجامعة الدول العربية مؤتمراً للتواصل مع الجاليات العربية فى بلدان العالم المختلفة خاصة المميزون منهم لمناقشة قضايا الجاليات العربية بالخارج وكيفية تعزيز اتصالهم مع العالم العربي، ودراسة الأسلوب الأمثل لتحقيق استفادة بلدانهم منهم، بعد ترك الكثيرين منهم لها منذ سنوات طويلة والمؤتمر تنظمه إدارة المغتربين فى الجامعة، وشارك فيه نحو 450 مغترباً.

محاولات الدول العربية لإعادة العقول العربية المهاجرة :

حاولت بعض الدول العربية تقديم إغراءات وحوافز لعودة الكفاءات العلمية من خلال سن قوانين تمنح العائدين عدداً من المزايا المالية ، وأهم هذه القوانين إصدار العراق لقانون عودة ذوى الكفاءات العلمية إلى الوطن رقم 189لعام 1972 ، ثم قرار مجلس قيادة الثورة رقم 9 الذى أعقبه القانون الشامل رقم 154 لعام 1974 لرعاية أصحاب الكفاءات وقد منح هذا القانون والروافد التشريعية الأخرى المكملة له للعرب حق التمتع بالجنسية العراقية وحرية الإقامة والعمل فى العراق ، ومنح العائدين من ذوى الكفاءات العلمية منحاً وقروضا وأراضى بناء وإعفاءات جمركية على الأثاث والسيارات .

وحاولت كل من ليبيا والكويت توفير مراكز بحوث علمية لجذب عدد من العلماء العرب بالخارج ، حيث أدت جهود الكويت إلى إنشاء معهد للبحوث العلمية استقطب عدداً محدوداً من الكفاءات العلمية المهاجرة ، أما فى ليبيا فقد تم إنشاء معهد الإنماء العربى فى كل من طرابلس وبيروت استقطبا عدداً من الباحثين العرب بينهم عدد محدود من المهاجرين .

ومن ثم فإن الجهود المتعددة للدول العربية لإعادة الكفاءات العلمية تبدأ فى الأساس من تغيير البنية الأساسية الفكرية وتطويرها حتى تكون بيئة علمية صالحة لجذب العقول الفكرية العربية المهاجرة إلى بلادها من أجل الاستفادة من مهاراتهم وعقولهم .

استراتيجيات لوقف هجرة العقول

إن الخطورة التي تشكلها هجرة العقول العربية على خطط التنمية العربية بصورة خاصة تتطلب إيجاد حلول للحد من هذه الظاهرة تمهيداً لوقفها والحل الأمثل في وضع استراتيجية عربية متكاملة للتصدي لهذه المشكلة وينبغي أن تشارك في وضع هذه الاستراتيجية كل من جامعة الدول العربية ، ومنظمة العمل العربية ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي ، والمنظمات العربية غير الحكومية المهتمة بهذا

الموضوع ، مع الاستفادة من خبرات منظمة اليونسكو ومنظمة العمل الدولية التي تملك خبرات ودراسات جادة حول هذه المشكلة 0

توصيات حول الهجرة :

هناك مجموعة من التوصيات التى يمكن أن تشكل فى مجموعها سياسة اجتماعية للتعامل مع قضية مستقبل العمالة العربية فى ظل تحديات النظام العالمى الجديد :

1- مراجعة سياسات التشغيل فى الدول العربية والعمل على إعطاء الأولوية فى التشغيل لأبناء الوطن أولا ثم أبناء الدول العربية ثانياً ، ثم للعمالة الأجنبية ثالثا طبقاً للاتفاقيات العربية فى هذا الشأن ، وذلك نظراً لازدياد العمالة الآسيوية ببعض دول الخليج .

2- على الدول العربية ، التى تسعى إلى تنمية فرص العمل بالخارج ، أن تعلم أن سياسات الهجرة لن تحل مشكلة التشغيل ، ولكنها عامل مساعد ومؤقت لذا فعلى هذه الدول أن تبحث عن حلول بالداخل لدفع عملية التنمية الشاملة من بينها حسن استخدام الموارد المتاحة ، والاهتمام بالتنمية البشرية لتحويل هذه الموارد إلى ثروة بشرية لمواجهة تحديات المستقبل ، حيث تواجه هذه الدول معدلات مرتفعة من النمو السكانى مما يؤدى إلى مزيد من البطالة .

3- وضع خطة شاملة طويلة الأمد ، وخطط فرعية مرحلية لاحتياجات الدولة من القوى العاملة المواطنة المؤهلة علمياً وعملياً فى القطاعات الرئيسية للتنمية ، وفى التخصصات المختلفة .

4- التوسع فى فتح مؤسسات لتدريب العمالة العربية ، وتأهيلها بشكل يضمن اندماجها فى قطاعات النشاط الاقتصادي ومجالاته ، مع تيسير سبل التحاق المواطنين بالدراسات التأهيلية والتدريبية والتجريبية التى تعقدها مثل هذه المؤسسات .

5- الاهتمام بقضية الإنتاج فهى قضية محورية ، وغرسها فى نفوس النشء بواسطة التنشئة الاجتماعية لتجسيد خطورة هذا الهدف المرتبط بتحسين نوعية الحياة ، وهذا بدوره يؤدى إلى رفع إجمالى الناتج القومى ومتوسط الدخل الفردى .

6- العمل على تعميق الإنتماء داخل الشباب العربى حتى يمكن أن تستقر هذه الكفاءات فى المجتمع ، وتسهم فى دفع عجلة تنمية المجتمع العربى

7- القيام بمبادرات تؤثر فى تشغيل الشباب من حيث إيجاد البرامج المنشئة للعمل التى تراعى الخصائص والاحتياجات المتميزة للشباب .

8- زيادة نشر الوعى ، بمختلف وسائل الإعلام ، بأهمية دور التدريب المهنى فى إعداد الشباب للعمل والعمالة المنتجة ، رغم الإدراك المسبق

أن التدريب المهنى فى حد ذاته ليس وسيلة من وسائل إيجاد فرص العمل .

9- ضمان تنفيذ مبدأ ضمان الشباب أو الضمان الاجتماعي للشباب فى صورة تدريب أساسى أو الخبرة العملية الأولية ، بما يحقق ضمان تدريب شباب الخريجين من مرحلة التعليم الإلزامى وتعليمهم وتزويدهم بالخبرة العملية، بما فى ذلك تمكين الشباب من استئناف التأهيل بعد دخولهم سوق العمل .

10- تشجيع الشباب العربى على التخلى عن بعض الممارسات الموروثة السلبية تجاه الرغبة فى التوظيف ، وإشاعة روح المبادرة والرغبة فى المخاطرة بتحمل مسئولية العمل للحساب الخاص .

11- الاسهام فى دعم وتنشيط مكاتب العمل والتشغيل بما يمكنها من حصر فرص العمل فى مختلف القطاعات ، وإرشادها للشباب الباحثين عن العمل عن تلك الفرص ، وتوفير متطلبات قيامها بدراسة اتجاهات سوق العمل واحتياجاتها فى المستقبل .

12- مراجعة نظم التعليم والتدريب للوقوف على مدى ملاءمتها مع احتياجات سوق العمل ومستلزماتها المتطورة من المهن والمهارات ، وتنويع مؤسسات التعليم مع تنويع المهارات التكنولوجية المطلوبة فى مجالات الإنتاج المختلفة .

13- السعى نحو تصميم استراتيجية تقوم على دعم مشاركة المرأة العربية فى قوة العمل وإشراكها تدريجياً فى شتى قطاعات العمل بما يتناسب مع استعداداتها وقدراتها وفى إطار القيم الاجتماعية المطلوبة 0

14- فتح أبواب البعثات إلى الخارج أمام المواطنين لتأهيلهم مهنياً بما يضمن ارتفاع مستويات كفاءاتهم وقدراتهم على استخدام التكنولوجيا الحديثة مع اتخاذ كل الإجراءات التى تضمن عودتهم مرة أخرى حتى يمكن الاستفادة منهم فى تنمية وتطوير المجتمع العربى .

15- دراسة أسواق العمل الخارجية لاستكشاف حجم وهيكل الطلب الخارجى على العمالة العربية (بالرغم من صعوبتها) ويجب أن يكون ذلك أحد المحاور الرئيسية عند وضع تدابير السياسة لما لذلك من أثر واضح فى حماية العمالة العربية فى الخارج وفى تنظيم المردود الاقتصادى .

16- ضرورة العمل على رفع مستوى مهارة العمالة العربية ، والتركيز على التخصصات والمهن التى تحتاجها أسواق العمل الخارجية ، حتى تصبح لديها القدرة على منافسة العمالة الأجنبية الأخرى .

17- التخطيط لوضع برنامج محدد هدفه الأساسى كيفية استقطاب العقول العربية المهاجرة .

18- ضرورة حل جميع المشكلات التى تعترض سوق العمل العربية ، والتى يمكن تلمسها من خلال المؤشرات الآتية :

- **التباين فى توزيع قوة العمل جغرافيا .**
- **التوزيع غير المتوازن لأفراد قوة العمل على الأنشطة الاقتصادية المختلفة .**
- **الاختلال فى التركيب المهنى لقوة العمل .**
- **عدم التوازن بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل .**
- **البطالة .**

19- ربط الحاجة إلى القوى العاملة بمتطلبات التنمية الأساسية حسب مراحل النمو المختلفة ، ومثل هذا الهدف يتطلب عملا متوازنا فى عدة مجالات منها :

- **التخلص من ظاهرة البطالة بأشكالها المختلفة .**
- **زيادة إنتاجية العمل .**
- **تنمية الموارد البشرية وتطويرها .**
- **زيادة مخرجات التعليم وربطه بمتطلبات التنمية الأساسية .**

obeikandl.com

20- العمل على تشجيع الكوادر الفنية والعلمية على العمل والإنجاز باستمرار وليس كبح الطموح ، والعمل على توفير الإمكانيات ، وتهيئة المناخ العلمى السليم للإنتاج العلمى والإبداع .

مؤشرات تدعو للتفاؤل

1- العلوم في طريقها للعودة إلى الدول الإسلامية

عبارة تظهر بريقًا لا يستطيع المطلع على أحوال التعليم والعلم في البلدان الإسلامية تصديقها بسهولة، لكنها خلاصة ما يراه في الوقت الراهن مفكرون غربيون مطلعون على شئون البحث العلمي في العالم الإسلامي.

المفكر الفرنسي فرانسوا بورجا عبّر عن تفاؤله حيال مستقبل البحث العلمي في العالم الإسلامي، متوقعًا زيادة وسرعة تدفق التكنولوجيا للدول العربية والإسلامية في ضوء ما يسمى بالعولمة التكنولوجية، بينما رأى المفكر والكاتب الإنجليزي جيمس ويلدسون أن المبادرات الطموحة للبحث العلمي التي أطلقها مؤخراً عدد من هذه الدول تُعَدّ مؤشراً على بدء سطوع هلال الابتكار في سماء العالم الإسلامي.

ويكفي للدلالة على ذلك، بحسب الباحثين الغربيين، أنه في الاثنى عشر شهرًا الماضية في جميع أنحاء العالم الإسلامي ظهرت علامات يمكن رؤيتها بالعين المجردة لهذا التغير ففي الفترة القصيرة الماضية،

خصصت الإمارات مبلغ 10 مليارات دولار لإنشاء مراكز أبحاث في الجامعات العربية، وفي نيجيريا (أكثر من نصف سكانها مسلمون) ضخت الحكومة مبلغ 5 مليارات دولار من عوائد النفط لدعم البحث العلمي والتعليم، كما جرى تخصيص أرض بمساحة 2500 فدان لإنشاء مدينة للتعليم تكون مقرًّا لخمسة من أشهر جامعات العالم فى قطر وعام 2006، وضع العاهل السعودي، الملك عبد الله بن عبد العزيز، حجر الأساس لجامعة العلوم والتكنولوجيا بالطائف، والتي ستتكلف 2.6 مليار دولار، إضافة إلى جامعة أخرى فى جدة أُعلن عنها مؤخراً وفي ديسمبر 2006 أطلق الرئيس المصري حملة عقد من العلم والتكنولوجيا

ويقول بورجا: في القرنين التاسع عشر والعشرين كان هناك احتكار واضح للعلوم من جهة أوروبا أولاً، ثم الولايات المتحدة التي هيمنت على العلم بعد الحرب العالمية الثانية لكن مناطق مثل جنوب آسيا اليابان والصين ثم الهند قللوا بالفعل من سيطرة الغرب على التكنولوجيا ، والسبب هو أن الباحثين بالجامعات الأمريكية يأتون من شتى دول العالم، ومنها دول العالم الإسلامي.

وما ينقص العالم الإسلامي في نظر بورجا هو وجود بيئة سياسية ديمقراطية وحوافز مادية كبيرة ترفع من وضع الباحثين لمستوى مقارب للمعايير العالمية، مؤكدًا أن كلا العاملين سيسهم في إمكانية إعادة دمج المهارات العلمية المهاجرة في معاهد الأبحاث الوطنية.

الكفاءات الأوروبية تهجر بلدانها الأصلية

أجمع مسؤولوا التجارة والاستثمار في عدد من السفارات الأوروبية وممثلون عن جاليات غربية على بروز الإمارات كوجهة مفضلة للكفاءات والعقول والعمالة الماهرة المهاجرة من بلدان منطقة اليورو التي ترزح اليوم تحت وطأة الديون السيادية ومعايير التقشف التي فرضتها حكوماتها للخروج من تلك الأزمة العميقة.

بينما دافع البعض الآخر عن تلك الهجرة بكونها تأتي نتيجة لزيادة فرص العمل في الإمارات وبأن الهجرة ليست جديدة على أبناء جلدتهم مع اعترافهم بزيادة في تدفق مواطنيهم من أصحاب المهارات والكفاءات على الإمارات منذ تفجر أزمة الديون السيادية في أوروبا بصورة ملحوظة وأكد من استطلعت آراءهم على تدفق الآلاف من الشباب من بلدان الاتحاد الأوروبي إلى الإمارات مؤخراً حيث تضاعفت جاذبية الدولة في استقطاب الكفاءات والعمالة المهارة في الفترة الأخيرة.

وقالت مصادر في شركات أبحاث التسويق أن فرص العمل المتاحة في الإمارات تتزايد مع التطور الكبير الذي تشهده الإمارات ومع تجدد النشاط في القطاع العقاري وتوسعات شركات الطيران في الإمارات وعلى رأسها طيران الإمارات ما يفتح باب فرص العمل للمهندسين والمعماريين والطيارين والمضيفين ومهندسي الطيران ..الخ من

الأوروبين أصحاب الكفاءات والمهارات التي تواجه اليوم تحديات كبيرة في توفر فرص العمل في بلدانهم الأم.

والإمارات كانت وستبقى المستفيد الأول على مستوى منطقة الخليج والعالم من تدافع الشباب الأوروبي من ذوي الكفاءات والمهارات للبحث عن فرص عمل توفر لهم ولعائلاتهم حياة كريمة وتبعدهم عن شبح أزمة الديون وتداعيات التقشف وأكد هؤلاء بأرقام رسمية موثقة من سفاراتهم على تزايد تدفق مواطنيهم للإمارات التي تحتضن 200 جنسية وتستقر فيها مئات الشركات متعددة الجنسيات ولتتحول إلى أكبر جاذب للاستثمارات الأجنبية على مستوى المنطقة.

ووفقا لتقرير بيانات الاستثمارات الأجنبية المباشرة التابع لمؤسسة فايننشال تايمز ارتفعت الاستثمارات الأجنبية في الإمارات 13% عام 2011 مقارنة بعام 2010 لتحتل بذلك المركز الاول في المنطقة في جذب الاستثمارات الاجنبية وقال التقرير إن الإمارات جذبت أكبر عدد من المشاريع الاستثمارية الأجنبية في المنطقة، وبلغ عدد تلك المشاريع 328 عام 2011.

يقول جيمكي ممثل الجالية الفرنسية في الخارج أن الأوروبيين اليوم لا يريدون تبني التقشف وإنما أصبحوا يريدون تحقيق إنماء اقتصادي

لأن فكرة القادة الأوروبيين كانت تقوم على اعتماد التقشف في بادئ الأمر ومن ثم التعامل مع أزمة العجز في الديون.

ولكن فكرة رفض التقشف القاسية خرجت من اليونان وهي في توسع ومن ثم جاء الرئيس الفرنسي الجديد فرانسوا هولاند ليتبنى فكرة الإنماء الاقتصادي أولا ومن ثم التعامل مع عجز الديون خاصة وأن الشعوب الأوروبية لا تستطيع تحمل المعادلة السابقة ومن ثم تحدث عن إطلاق سندات خزينة أوروبية مشتركة وهو ما لا تزال ترفضه ألمانيا.

وبشكل عام ورغم أن ضخ الأموال سيرفع مستويات العجز إلا أنه سيحرك العجلة الاقتصادية ومن ثم سيخلق استهلاكا أكبر مما سيجدد نشاط المصانع مرة أخرى ويوقف هجرة الأيدي الماهرة والكفاءات والعقول من بلدان اليورو.

استراتيجية الاستفادة من الكفاءات المسلمة خارج العالم الإسلامي

إن عناصر الاستراتيجية ارتكنت إلى غايات كبرى ركيزتها الرئيسة الاستفادة من كفاءاتها المسلمة خارج العالم الإسلامي عبر تقوية عناصر تماسكها وترابطها مع أصولها القيمية والحضارية، والحق أن رهان الأمة الإسلامية على كفاءاتها البشرية وطاقاتها العلمية المهدرة من شأنه أن يجعل العالم الإسلامي مركزاً لاستقبال العلم والعلماء، ويقوي شوكته وينمي رصيده العلمي والتكنولوجي ويدعم دور الكفاءات

البشرية المسلمة في مسلسل التغيير والتجديد والمراجعة والتعبئة التربوية والفكرية والثقافية والعلمية،والدفاع عن مختلف قضايا الأمة الإسلامية0

انطلقت استراتيجية الاستفادة من الكفاءات المسلمة خارج العالم الإسلامي من الأصول والثابتة في أسلوب عمل قائم على القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ومنظومة القيم الإسلامية والمبادئ الإنسانية المشتركة ومنهج التوازن والوسطية و اقترحت حلولاً منها :

- الحد من عناصر الانبهار بمنجزات الغرب العلمي والتكنولوجية، درءاً لخطر التشرذم الثقافي واهتزاز الهوية الذاتية والاجتماعية.

- تحسين الظروف الاجتماعية ورواتب وحوافز الكفاءات العلمية والتقنية، وتوفير وسائل الدعم للإنتاج والإبتكار .

- تطوير البحث العلمي وإعادة الاعتبار للعلم والعلماء وإحلالهم المكانة الاجتماعية اللائقة .

- تطوير مناهج التعليم خاصة التعليم العالي، وإقناع الكفاءات والخبرات الوطنية بعدم جدوى الهجرة للمراكز العلمية الاجنبية .

- توسيع برامج التعاون والتكامل فيما بين دول العالم الإسلامي في ميدان العلوم والتكنولوجيا .